

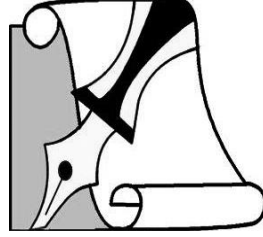


مركز البحوث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

# التقرير نمف الشهري

تحليل للتطورات السياسية  
والأمنية في «إسرائيل»

www.bahethcenter.net  
Email: baheth@bahethcenter.net  
bahethcenter@hotmail.com



مركز الدراسات  
اللسطينية والاستراتيجية

## تحليل نصف شهري للتطورات السياسية والأمنية في «إسرائيل»

---

### أهداف المركز الرئيسية:

- ١ . إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمم.
- ٢ . الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.
- ٣ . بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.
- ٤ . إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

## الملف السياسي:

- رفضت «إسرائيل» رسمياً، عبر مكتب رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو، «المبادرة الفرنسية\*، لاستئناف مفاوضات السلام» مع السلطة الفلسطينية. وجاء في الرفض أن «إسرائيل» متمسكة بموقفها بأن المفاوضات المباشرة هي الطريق الأفضل لحلّ الصراع، وهي مستعدة للعودة فوراً إلى طاولة المفاوضات من دون شروط مسبقة! وبرغم أن تلك المبادرة لا تلبي الحد الأدنى من حقوق الشعب الفلسطيني، فإن مكتب نتنياهو برّر الرفض بأن المبادرة من شأنها إبعاد الفلسطينيين عن المفاوضات المباشرة، والواقع أن الحكومة الإسرائيلية ترى في الظروف الإقليمية المأساوية فرصة سانحة ودافعة لتكريس احتلالها للضفة الغربية، خاصة بسبب انشغال العالم بالتهديدات الإرهابية، وانهيار الأنظمة الإقليمية. والتكتيك الإسرائيلي المتبع في هذا المجال هو التسويق والمماثلة وكسب الوقت ورمي المسؤولية عن الجمود على عاتق السلطة الفلسطينية. ويأتي الموقف الإسرائيلي المذكور أيضاً بعد تجميد السلطة طرح مشروع قرار التتديد بالاستيطان في مجلس الأمن نتيجة الضغوط الفرنسية على قيادة السلطة في رام الله، بذريعة أن ذلك قد يُحبط المبادرة الفرنسية، الساقطة أصلاً.

- اعتُبرت المناظرة التي جرت في بروكلين، ولاية نيويورك، ضمن الانتخابات التمهيدية بين مرشحي الحزب الديمقراطي لرئاسة الدولة، هيلاري كلينتون وبارني ساندرس اليهودي، مناظرة مهمة جداً وقاسية على صعيد الاتهامات الشخصية بين المرشحين. وفي مقابلة مع صحيفة دايلي نيوز الأميركية، قال ساندرس: إن «إسرائيل» قتلت في عملية (الجرف الصامد) ١٠ آلاف فلسطيني في غزة. ولكنه بعد ذلك اعترف بخطئه في الرقم، دون أن يتراجع عن الادعاء بأن الردّ العسكري الإسرائيلي كان مبالغاً فيه، ومكرراً للمناظرة المشار إليها آنفاً قوله: كان لـ«إسرائيل» الحقّ في الدفاع عن نفسها، لكنها بالغت في الردّ. القاعة امتلأت بالتصفيق، وصرخت إحدى الموجودات: حرّز فلسطين. وعلى وقع هتافات الجمهور انتقل ساندرس إلى نتنياهو قائلاً: «حان الوقت لتحقيق السلام والعدالة. ونحن نقول إن نتنياهو ليس دائماً على حق». وهذا الانتقاد طال بشكل غير مباشر المرشحة كلينتون نفسها التي ألقّت خطاباً مؤيداً لـ«إسرائيل» قبل فترة قصيرة في مؤتمر اللوبي اليهودي. وهي لم تتبنّ الخطوات العسكرية لـ«إسرائيل» في غزة، بل قامت بتفسيرها، وشدّدت على أنها كانت وسيطة في المحادثات بين نتنياهو وأبو مازن، وهي التي قامت بترتيب وقف إطلاق النار؛ وأضافت أنها عندما ستصبح رئيسة سوف تهتم بشكل شخصي بالسلام بين «إسرائيل» والفلسطينيين. الواقع أن ساندرس

\* التي طرحها لأول مرة وزير الخارجية الفرنسية السابق (لوران فابيوس) في حزيران/يونيو ٢٠١٥، وأعاد طرحها في كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، في ظلّ انتفاضة القدس.

وكلينتون لم يقولوا الحقيقة، بل ناورا كل على طريقته. فساندرس مهتم بزيادة حرارة الأرض، والذين يؤيدون كلينتون لا يؤيدون ننتياهو بل يحتقرونه ويخافون منه.

ومع ذلك، فالسياسة التي ستتبعها كلينتون هي الابتعاد عن بؤرة الصراع في فلسطين، وبالتالي هي ستكون مريحة بالنسبة لنتياهو، وهي التي تعتمد في حملتها على اليهود البالغين من الجيل الثاني للمحرقة. أما المؤسسة اليهودية في أميركا، فترفض مواقف ساندرس وتتهمه بالكذب. لكن، في المقابل تفقد «إسرائيل» بالتدريج تأييد ناخبي الحزب الديمقراطي.

. كشفت وسائل الإعلام الإسرائيلية عن أن طائرة نقل عسكرية آزرية هبطت وأقلعت مرتين في إحدى القواعد الجوية الإسرائيلية، أثناء جولة القتال الأخيرة بين الجيش الآزري والأرمن في مقاطعة ناغورنو كاراباخ الانفصالية. وقد احتجت الحكومة الأرمنية رسمياً على المساعدات العسكرية الإسرائيلية لأذربيجان، والتي تجسدت في الأساس باستخدام طائرات هجومية من دون طيار ضد الانفصاليين الأرمن. وتوصف العلاقة بين «إسرائيل» وأذربيجان بالتحالف الاستراتيجي؛ وهناك معطيات تشير إلى أن صادرات «إسرائيل» من الأسلحة والمعدات العسكرية لأذربيجان بلغت ٥ مليارات دولار منذ العام ٢٠١٢. وقد كتب «يوسي ميلمان» في صحيفة «معاريف» عن هذه العلاقات الوطيدة، التي قال إنها بدأت مع استقلال هذه الدولة إثر انهيار الاتحاد السوفياتي عام ١٩٩١، ثم تعزز التحالف الاستراتيجي المشترك بسبب إيران والحرب في ناغورنو كاراباخ.

. كشف تحقيق صحفي عبري نُشر مؤخراً، عن تأسيس حركة جماهيرية بُعيد الانتخابات الأخيرة للكنيست (في ٢٠١٦/٣/١٧) تنشط «في إعداد الشارع الروسي داخل «إسرائيل» للانتخابات البرلمانية القادمة». وقال التحقيق إن هذه الحركة التي تُطلق على نفسها اسم «توراة إسرائيل الروسية»، تجمع تبرعات مالية كبيرة غامضة من خارج البلاد، من دول مختلفة، وتنظم نشاطات ميدانية واسعة، وتعرض «أجندة سياسية تخدم حزب «إسرائيل بيتنا» بزعامة أفيغدور لبيerman. وكشف التحقيق عن أن أهداف هذه الحركة تتمثل في النص التالي: «الشفرة الوراثية (الجينية) ليهود الاتحاد السوفياتي السابق فريدة من نوعها، وتختلف عن الشفرة الوراثية لجميع الإسرائيليين الآخرين»؛ وتضيف: «دولة إسرائيل في الأصل والأساس هي مشروع وضعه وبادر إليه ونفذه يهود روسيا. فقد كان الصهيونيون الروس سابقين في وضع أهداف الصهيونية قبل أن يعرض تيودور هرتسل فكرته بشأن دولة اليهود على العالم بكثير». ويفيد التحقيق أيضاً بأن الحركة أظهرت أثر التراجع الحاد في شعبية حزب «إسرائيل بيتنا» بعد الانتخابات الأخيرة، إذ خسر ٧ مقاعد برلمانية وهبط تمثيله

من ١٣ مقعداً إلى ٦ مقاعد في الكنيست الحالي رقم ٢٠. والحركة المذكورة رفعت شعاراً مركزياً هو: «الجمهور الروسي بحاجة إلى قائد قوي يستطيع إنفاذه وتخليصه من أزماته وحلّ مشاكله».

- نجح الائتلاف الحكومي الحاكم في «إسرائيل» بزعامة نتنياهو، وذو الأغلبية الهشة (٦١ صوتاً من أصل ١٢٠) في اجتياز الدورة البرلمانية الشتوية من دون أزمات تُذكر، وذلك لسببين: الأول أن الائتلاف تجنّب معالجة مشاريع القوانين الخلافية في داخله والثاني أن المعارضة البرلمانية غير موحّدة وهي منقسمة إلى أربعة معسكرات. الأول معسكر «إسرائيل بيتنا» بزعامة ليبرمان، ويمثّل اليمين المتشدّد الذي يعتبر المتشدّدين الدينيين (الحريديم) كمن يبتزّون الموازنة العامة ويعتاشون على النفقات الحكومية؛ والثاني هو معسكر «لا يوجد مستقبل» بزعامة وزير المالية السابق يائير لابيد، الذي نادراً ما يدخل في تصويت جماعي ضدّ الحكومة باستثناء الموازنة العامة، وهو دائماً يؤيّد القوانين العنصرية المعادية للفلسطينيين؛ والمعسكر الثالث هو «المعسكر الصهيوني»، بقيادة حزب العمل الذي يتزعمه يتسحاق هرتسوغ، المتهم بتلقّي رشوى لإدارة حملته الانتخابية.

أما المعسكر الرابع فهو معسكر القائمة المشتركة من النواب العرب، والتي تمثّل فلسطينيي الداخل. أما حزب ميريتس اليساري، فبقي لوحده حزباً ضعيفاً وعاجزاً وينتهج سياسة مماثلة لسياسة القائمة المشتركة. وبالتالي فالائتلاف الحكومي مستمرّ ولا شيء يهدّد انفراطه، بل ثمة معلومات تدلّ على محاولات لتوسيع الائتلاف القائم بضمّ المعسكر الصهيوني وحزب العمل على سبيل المثال. لكن ظهور مؤشرات فساد على شخصية هرتسوغ أوقف هذا التوجّه. كما أن تسيبي ليفني زعيمة حزب الحركة عارضت ذلك أيضاً.

### الملف الأمني والعسكري:

. أكد مصدر عسكري إسرائيلي رفيع المستوى أن التوغّل البرّي والقصف الجوّي في حرب لبنان الثالثة لن يُنهيها تساقط صواريخ حزب الله على العمق الإسرائيلي. وهذا التأكيد ورد على لسان رئيس شعبة الاتصالات في الأركان العامة، اللواء عوزي موسكوفيتش، الذي تقاعد من منصبه الشهر الماضي بعد ٣٤ سنة من الخدمة العسكرية. والمعروف أن «إسرائيل» كانت شكّلت عشرات لجان التحقيق بعد حربها الفاشلة على لبنان عام ٢٠٠٦ لاستكشاف مكامن الفشل في تلك الحرب؛ وتمخّضت اللجان عن توصيات باتت تُعرف بدروس الحرب، وفي مقدّمها أن الحسم لا يتحقق بالنيران عن بُعد، أي بواسطة القوّة الجوّية الإسرائيلية فحسب، مهما كان تفوّقها. وتقرّر بالتالي أن تتشارك الطائرة أف . ١٦ مع البندقية إم . ١٦، في إشارة إلى الدمج بين القوتين

الجوية والبرية لإحراز الحسم في الحرب المقبلة! وشدد موسكوفيتش على عامل ثالث أيضاً هو العامل الاستخباري، كأحد أهم الركائز للمواجهة المقبلة خاصة في التعامل مع حزب الله «الذي يملك قدرة نارية هائلة شبيهة بقدرات دولة إن لم نقل قدرات دولة عظمى». والاهتمام بالعامل الاستخباري يعني وجود نقص في المعلومات عن العدو وقدراته واستعداداته وتكتيكاته في زمن الحرب واللاحرب. والمشكلة أن «إسرائيل» قد جمعت آلاف الأهداف الخاصة بالحزب، لكن يبقى السؤال والتشكيك في هذه الأهداف قائماً حتى المواجهة الفعلية. وأكد موسكوفيتش أن الساحة اللبنانية تبقى التحدي العسكري الأساس الذي يستعد له الجيش الإسرائيلي، حيث يوجد نحو ١٥٠ . ١٧٠ قرية مع منظوماتها القتالية التي بناها الحزب منذ العام ٢٠١٦. وبحسب التقدير، توجد في كل بلدة ما بين ٤٠ . ٥٠ نقطة احتكاك عسكرية لا بد من التعامل معها خلال الحرب. وأكد أن أسلوب الجرافة الذي اعتمده الجيش الإسرائيلي في لبنان عام ١٩٨٢ بات مستحيلاً «اليوم بات العدو مختلفاً ومنتشراً ومورزاً، والطريقة القديمة لن تقلص، خلال فترة معقولة، التهديد الموجّه إلى الجبهة الداخلية الإسرائيلية. والمشكلة أن العمق الإسرائيلي سيواصل تلقّي الصواريخ وسيواصل النزف».

. تجاوز عمر مفاعل «ديمونا» الذي اشترته «إسرائيل» من فرنسا، سنوات عمله الافتراضية المقدّرة بـ١٣ سنة، جرى خلالها تبديل قطع كثيرة فيه. إلا أن المشكلة الأساسية تبقى في نواة المفاعل. والواقع أن المفاعل تجاوز عمره الافتراضي (وهو ٤٠ عاماً) الأمر الذي دفع العديد من المتخصصين للدعوة إلى إنهاء دوره الوظيفي. إن العيوب الكامنة في نواة المفاعل باتت تشكّل معضلة استراتيجية تواجه القدرات النووية الإسرائيلية، خاصة وأن المسألة تتعلق بـ١٥٣٧ خلاً كشفت عنها صحيفة «هآرتس» استناداً إلى دراسات قدّمها العلماء الإسرائيليون أنفسهم، ومنهم البروفسور عوزي إيفن، الذي أكد أن العمر المتقدم للمفاعل يحوّله إلى خطر بيئي داهم «حتى لو كانت حالة نواة المفاعل جيّدة؛ ذلك أن «إسرائيل» لا تملك حلاً للمشكلة على المدى البعيد». وقالت «هآرتس» إن تل أبيب لا تملك القدرة أو الإرادة على استبدال النواة لأسباب سياسية وعلمية واقتصادية، ما يعني أن النتيجة هي بناء مفاعل جديد؛ فضلاً عن أنه يجري إلى جانب الفحص المتواصل للنواة، تشغيل المفاعل بوتيرة أقلّ من الماضي. الجدير بالذكر أن «إسرائيل» ترفض توقيع معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية، وبسبب ذلك هي لا تخضع للمراقبة من الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

. «البقرة المقدسة» التي كان يمثلها الجيش الإسرائيلي نُذِحت منذ زمن طويل. وتحذيرات رئيس الأركان غادي آيزنكوت من مفاعيل اهتزاز ثقة الجمهور الإسرائيلي بجيش كان يُفترض أن يشكّل ما سُمّي «بوتقة العهد» لإنتاج أجيال صهيونية عابرة للانتماءات العرقية والطوائفية، لم تعد تُجدي نفعاً، بالرغم من أنه شدّد على أن ثقة الجمهور الإسرائيلي بالجيش تمثل عنصراً حيوياً في مهمته للحفاظ «على الدولة وضمان وجودها والانتصار في الحروب»! كذلك، لم تُفلح محاولته أثناء مقابلته الأخيرة مع إذاعة الجيش الإسرائيلي، في التغطية على حقيقة تحوّل تعليمات إطلاق النار إلى نقاش سياسي وجماهيري عاصف، كما حصل إثر قتل المواطن الفلسطيني الجريح في نابلس. وفي هذا المجال، بات الجيش يشعر أنه خاضع لرقابة قطاع واسع من الجمهور، الذي بات يحكم عليه وفقاً لمعايير أيديولوجية وغرائزية في حين كانت مثل هذه القضايا تُترك معالجتها من قبل المؤسسة السياسية، وإلى حدٍ كبيرٍ للجيش نفسه باعتبارها قضية مهنيّة يعالجها وفقاً للضرورات الميدانية. وقد طالب «آيزنكوت» الجمهور بالمحافظة على ثقته وبجيشه، وذلك على ضوء ارتفاع منسوب النقد لهذا الجيش، وصل إلى حدّ تنظيم تظاهرة لصالح الجندي القاتل الذي خالف التعليمات وأحيل للقضاء العسكري؛ إلا أن القيادتين السياسية والعسكرية أصيبتا بالحرّج إزاء الاستنفار الحادّ الذي اتخذته الجمهور المتطرّف، الذي اعتبر أن كلّ هذه الجرائم لا تُشبع غريزة الانتقام لديه من الفلسطينيين. وعلى هذا الأساس قال آيزنكوت: «إن الجيش ليس مؤسسة ديموقراطية، وإنما هو جيش في دولة ديموقراطية ولديه قواعد ومعايير، حتى وإن لم تلق الشعبية»!

. يعتبر الجمهور الإسرائيلي أن الانعطاف الحاصلة في تحطيم أسطورة الجيش وقديسيّته قد بدأت بعد أن تشكّل في الوجدان الشعبي العام في «إسرائيل» الانطباع بأن الجيش لم يعد قادراً على توفير الأمن بالمستوى المثالي الذي كان يطمح إليه، منذ ما بعد إعلان «الدولة» عام ١٩٤٨. وبات ما يُفترض بأنه إنجازات للجيش موضع شكّ وانتقاء وسجال. وتحطّم هذه الأسطورة بدأ اثر اجتياح لبنان عام ١٩٨٢ وقيام حزب الله، وإحرازه الانتصارات تلو الانتصارات منذ مطلع التسعينيات (١٩٩٣)، ومروراً بعام التحرير عام ٢٠٠٠، ووصولاً إلى انتصار عام ٢٠٠٦، التي أعلنت لجنة (فينوغراد) على إثرها رسمياً إخفاق الجيش فيها، وما أعقبها من معادلات ردع متبادل أدّت إلى ارتفاع مستوى الجرأة لانتقاد الجيش وقياداته كونها لم توفّر «البضاعة» المطلوبة للجمهور. عملية التهشيم هذه تسلّلت إلى داخل فلسطين في مواجهة الانتفاضة والمقاومة، ووصل الأمر في المرحلة التي تلت الحرب الأخيرة على غزّة حدّ تعرّض الجيش الصهيوني للانتقادات، فلم يقبل منه الجمهور ما عرضه كإنجازات مفترضة، وصولاً إلى العجز في مواجهة الانتفاضة المستمرّة منذ أكثر من ستة

أشهر. والخطير في الأمر أن «آيزنكوت» وسواه من كبار المسؤولين الإسرائيليين قد باتوا يدركون أنه داخل الجيش يتبلور جيش آخر لديه معايير الخاصة. ويعود ذلك في قسم منه إلى التحول في عمليات التجنيد والانتقال من التجنيد العام إلى التجنيد الانتقائي، مع الإشارة إلى نسبة كبيرة من جمهور اليمين تتطوع في الوحدات القتالية التابعة للجيش. وأحد أبرز تجليات هذا التجنيد هو أداء الجيش في الضفة الغربية، حيث يُبلور قراراته وفقاً لمزاجية وإيقاع المستوطنين، مدفوعاً بتوجيهات حاخامات الضفة؛ بالإضافة إلى حقيقة أن المستوطنين يشاركون في ألوية وكثائب الجيش هناك ضمن فرقهم المحلية، إلى جانب مشاركتهم الرسمية فيه. وعلى ضوء ذلك، نشأ توتر بين هيئة الأركان العامة التي لديها منطقتان مختلفتان وأوامر ومحفزات مختلفة، وبين الجيش الذي يعمل في الضفة وهدفه الأول هو الدفاع عن المستوطنين.

. أعلن رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، في أعقاب الكشف عن نفق هجومي لحماس، أنه «في الأيام الأخيرة حققت «إسرائيل» اختراقاً عالمياً في قدرة العثور على «الأنفاق»! وقدّم نتنياهو إطلاقة علنية على المنظومة التكنولوجية الجديدة لدى الجيش الإسرائيلي، والتي حظيت بلقب «القبة الحديدية للأنفاق». القليل فقط يمكن الكشف عنه بشأن المنظومة بسبب القيود على الرقابة: فهي تتضمن سلسلة من الجسّاسات التي تحلّل فيها المعلومات من خلال منظومة تحكّم تستند إلى عملية جبرية، كتفحص المعلومات الواردة من الميدان. وهذه تتيح التشخيص الدقيق جداً للأنفاق ومكانها من دون إخطارات وهمية. وقبل تطوير هذه المنظومة دُرست في وزارة الحرب و في الصناعات الأمنية كلّ التكنولوجيات التي ثبت في العالم أنها ناجعة في العثور على الأنفاق، بما فيها جسّاسات للهزّات الأرضية التي تسجّل أقل الهزّات التي تنتجها الحفريات. والمنظومة الإسرائيلية هنا هي الأولى من نوعها في العالم كردّ على تهديد الأنفاق التي انكشفت خطورتها خلا عدوان (الجرف الصامد) على غزّة. وقد شاركت في بناء هذه المنظومة صناعات أمنية مختلفة، وهي كلّفت مبلغ ٦٠ مليون دولار على مدى خمس سنوات.

. نظّم اليمين الإسرائيلي المتطرّف، يوم ٢٠١٦/٤/١٩ تظاهرة كبيرة من أجل التضامن مع الجندي الذي قتل الشاب الفلسطيني عبد الفتّاح الشريف عندما كان جريحاً وممدداً على الأرض وعاجزاً عن الحركة، في مدينة الخليل. وعلى الأثر أطلق وزير الحرب موشيه يعالون ورئيس الأركان غادي آيزنكوت تصريحات تكاد تدين الجندي، برغم أن هذه الحادثة ليست الأولى من نوعها، وكان أحدها في يافا عندما أطلق شرطي النار على فلسطيني جريح وقتله. فما الذي استجدّ إذن؟ على هذا السؤال يجيب الباحث الإسرائيلي ياغيل ليفي بالقول:



«إن الضجة الحاصلة حول إطلاق الجندي النار في الخليل سببها الأول أنه تمّ تصوير الحادثة وتوثيقها. ولو أنها لم توثق لكانت الضجة المفتعلة أقلّ بكثير. والأمر الثاني هو صدور ردّة فعل فورية من قيادة الجيش بعد أن صرّح قائده في خطاب علني أن تعليمات إطلاق النار يجب أن تكون موزونة وملجومة، وأنه لا ينبغي قتل من ليس قادراً على المسّ بالجنود الإسرائيليين. وقد استخدم تعبيراً معيّناً، وهو ضرورة عدم إفراغ ذخيرة بندقية في جسد صبيّة تحمل مقصاً؛ وكان هناك أيضاً خرق لسياسة مباشرة يبيّنها رئيس الأركان إلى المستويات الأدنى. وبالنسبة للجهات اليمينية الإسرائيلية، فقد حصل هنا فجأة موقف ناقد لما كان يتم غضّ النظر عنه في الماضي!» هكذا تمّ ذبح الجيش كبقرة مقدّسة، عندما تحوّلت تعليمات إطلاق النار مادّة سياسية للنقاش العاصف وعندما اعتبرت قوىّ مختلفة من اليمين القومي واليمين الديني أن هذه التعليمات باتت تشكّل خطراً على حياة الجنود! الأمر الثاني المستغرب هو تنظيم التظاهرة في تل أبيب لمصلحة الجندي القاتل في حين يقوم الجهاز القضائي العسكري بمحاكمته، الأمر الذي يعكس تغييراً عميقاً للأجواء الشعبية العامة، وخاصة لناحية ضرورة حماية «الدولة» للجنود المتطوّعين في الوحدات القتالية، علماً بأن هذا التطوُّع قد تحوّل من تجنيد إلزامي إلى تجنيد إلزامي انتقائي. في هذا السياق، بات يجري الحديث في «إسرائيل» عن وجود جيشين: الجيش الرسمي، والجيش الذي يتطوّر في الضفة الغربية منذ عدّة سنوات، والذي يتم تفصيله ليس من قبل الحكومة والوزراء المعنّيين وإنما بواسطة روح وشيفرة قومية متطرّفة يوحى بها حاخامو الضفة والمستوطنون. من هنا نشأ توتر بين هيئة الأركان العامة للجيش الرسمي التي لديها منطقتان مختلفتان وأوامر ومحفّزات مختلفة، وبين الجيش الذي يعمل في الضفة وهدفه الأول هو حماية المستوطنين والدفاع عن مصالحهم. هذا كلّه أدّى إلى صدام بنيوي أكثر ممّا هو صدام أيديولوجي.

### . ملف الاقتصاد والطاقة:

- تكاد «إسرائيل» لا تصدّق نفسها عندما يجري الحديث عن اكتشافات الغاز البحرية. فالآمال الكبيرة التي أشيعت بعد اكتشاف حقل «لفياتان» سرعان ما تبخّرت أو تكاد، جرّاء المصاعب التي اعترضت، ولا تزال، صيغة الغاز التي بلورتها الحكومة، أو بسبب تراجع أسعار النفط عالمياً. ولأن جاءت الضربة الكبيرة لهذه الآمال، بإعلان شركة الاستشارات الهولندية (SGS) أن كميّة الغاز في الحقل أقلّ بحوالي ٢٤% من التقدير المعلن. وبلغت الأرقام، فإن هذا يشكّل خسارة أكثر من ٢٥ مليار دولار مبيعات، وتقليص استيراد وانخفاض بـ ١٣ مليار دولار في عائدات «الدولة» من الضرائب. وقد أصدرت وزارة الطاقة الإسرائيلية تقريراً يفيد بأن

مخزون «لفياتان» من الغاز أقلّ بنسبة ٢٤% ممّا كان معلناً، وأنّ التقدير الجديد يستند إلى تقرير أعدّته لصالح الوزارة شركة الاستثمارات والتدقيق الهولندية، الأمر الذي سيعني تراجع حجم التصدير، وبالتالي تراجع حجم الاستثمارات لتمويل تطوير الحقل.

- سجّلت مداخل الضرائب في كيان الاحتلال، في الربع الأول من العام الجاري ٢٠١٦، مبلغ ٧٢,٦ مليار دولار. وهو ما يعادل وفق سعر الصرف الحالي (٣,٨ شكيل للدولار) نحو ١٩,١ مليار دولار؛ أي أكثر بنسبة ٥,١% مقارنة بما كان في الفترة نفسها من العام الماضي. وأدّت هذه الجباية إلى فائض في خزينة الضرائب بقيمة ١,٥ مليار شكيل، أي ما يعادل ٣٩٥ مليون دولار. وقالت مصادر مسؤولة في وزارة المالية الإسرائيلية إن الارتفاع سيتواصل هذا العام بنسبة ٦%.

- سجّلت مبيعات السيارات الجديدة في الأشهر الثلاثة الأولى من العام الجاري ذروة غير مسبوق في تاريخ بيع السيارات في «إسرائيل». إذ تمّ بيع ٩٠ ألف سياراً جديدة، بزيادة بنسبة ١٠% عن الفترة نفسها من العام الماضي ٢٠١٥. وهذا يعني بيع ٣٦٠ ألف سياراً في العام، في حين بيعت في العام الماضي ٢٥٥ ألف سياراً. وواصلت شركة (هيونداي) احتلال المرتبة الأولى من المبيعات وتليها (كيا) ثم (تويوتا).

- أقرّ الطاقم الوزاري المصغّر لشؤون السكن، برئاسة وزير المالية الإسرائيلي موشيه كحلون، مشروع قرار يقضي باستقدام ست شركات بناء عالمية تستوعب كل واحدة منها حتى ألف عامل. والهدف من ذلك هو إيجاد منافسة تؤدي إلى خفض أسعار السكن وكلفة العمل.

وبحسب آخر الإحصاءات، فإنه يعمل حالياً في قطاع البناء الإسرائيلي نحو ٢٢٣ ألف عامل، منهم ١٧٥٠ عاملاً يحملون الجنسية الإسرائيلية، وأغلبهم من فلسطينيي العام ١٩٤٨. وهناك ٤١ ألف عامل فلسطيني من الضفة الغربية و٧ آلاف أجنبي يعملون في مجال البناء.

- أفاد التقرير السنوي لبنك «إسرائيل» المركزي، الصادر مؤخراً، والذي يلخّص النشاط الاقتصادي من كلّ نواحيه في العام الماضي (٢٠١٥) أن مستوى المعيشة سجّل ارتفاعاً بوتيرة بطيئة جداً، وهي أقلّ من الوتيرة الموجودة في الدول المتطورة الأعضاء في منظمة (OECD). ومع ذلك، فإنّ نتياهاو يعتبر ذلك إيجابياً وإنجازاً لحكومته. ويقول التقرير إن السبب الأساس للنمو المنخفض يعود إلى النشاط الاقتصادي العالمي الذي

يرأح مكانه منذ الأزمة الاقتصادية التي بدأت في العام ٢٠٠٨، وأيضاً إلى لجم المصاريف الحكومية في العامين ٢٠١٣ و ٢٠١٤.

وتقول محافظة بنك «إسرائيل» المركزي كارنيت فلوغ، إن التحديات المستقبلية للنمو الاقتصادي متعلقة بعدة عوامل عالمية وأيضاً محلية. وبحسب تقديرات المحللين للاقتصاد العالمي، فإن النشاط الاقتصادي العالمي سيبقى لعدة سنوات يتحرك بوتيرة بطيئة. وبناءً عليه، فإن حجم التجارة العالمية سيرتفع هو أيضاً بوتيرة بطيئة ما سينعكس بطبيعة الحال على الصادرات الإسرائيلية، وبالتالي على النمو الاقتصادي. وتفيد «فلوغ» أن زيادة الشريحة السكانية التي لا تشارك بنسبة عالية في سوق العمل تُسهم هي أيضاً تباطؤ النمو الاقتصادي. أما نتياهو، فعقب على التقرير بالقول: «إن نسبة التوظيف في الاقتصاد الإسرائيلي هي كاملة، ووصلت نسبة البطالة إلى أدنى مستوياتها التاريخية، وهذه أخبار سارة. ونتيجة لذلك، تزايدت الأجور بشكل ملموس في القطاعات المختلفة!»

. إذا كان الصرف الإجمالي على آلة الحرب الإسرائيلية بما فيه كلفة الاحتلال والاستيطان ومختلف الأجهزة، أشبه بمتاهة لا حصر دقيق لها، ويبقى أقل مما يُنشر للجمهور، فإن حجم هذا الصرف ليس وحده سرياً؛ بل هناك أيضاً الصرف الكلي على كل ما يتعلق بالشؤون الدينية اليهودية، برغم أن التقديرات تقول إن الميزانيات المباشرة والتسهيلات الضريبية في هذا المجال تصل إلى نحو ٢,٣ مليار دولار سنوياً.

### الملف الاجتماعي:

- اعتبر البروفسور الإسرائيلي تشيلو روزنبرغ، في صحيفة معاريف (٢٤/٤/٢٠١٦) أن المجتمع الإسرائيلي يقف على شفير الهاوية، لأن الجنون الوطني قد بلغ حجوماً مخيفة. وقال: «القطيع فرّ، ضلّ في طرق ملتوية، والرعاة مرتاحون في نومهم. إلى الجحيم في كل شيء على أن يكون الخير للرعاة. لكنّ قطيعاً من دون راعٍ هو خطر جداً، وما يرتسم أمام ناظرينا ليس سوى فوضى بكلّ معنى الكلمة. صحيح أنه حتى للفوضى قانونها الخاص، لكن في نهايتها لا ينتظرنا أمل بل دمار، دم وكروب». أضاف روزنبرغ: «وضعنا اليوم ليس بعيداً عن وضع المجتمع اليهودي عشية خراب البيت الثاني. المتطرفون يقررون النوتة، والجمهور المنفعل والعنيف وغير المتسامح على نحوٍ ظاهر، ينطلق نحو حملة صيد البشر؛ صيد مؤسسات الحكم المنتخبة، وصيد جهاز القضاء، وصيد رئيس الأركان ووزير الدفاع. حذار فهناك سيُسفك دم نقي. والزعماء يشجعون على هذا المنحى. وقد تتلطّخ أيديهم بالدماء، وهم سيتحملون المسؤولية الكاملة إذا ما حصل هنا

الأسوأ: يد اليهود تطال اليهود: مرّة أخرى اغتيال سياسي. ونحن قريبون حقاً من ذلك». كم هي بشعة حقيقة أن المظاهرة التي جرت من أجل الجندي مُطلق النار في الخليل قد جرت في ميدان رابين الذي قتل هناك إثر اتهامه بالخيانة العظمى... الشقاق داخل المجتمع هو خبز نتنياهو. والإرهاب يعرّب في البلد وفي القدس، ونتنياهو يعقد جلسة لوزرائه في الجولان.

- نحو خمس اليهود الذين هاجروا من جمهوريات الاتحاد السوفياتي السابق إلى «إسرائيل»، خلال سنوات التسعين الأولى، هاجروا منها إلى دول مختلفة في شتّى أنحاء العالم. هذا ما بيّنته الحلقة الأولى من سلسلة تقارير تلفزيونية أعدتها القناة العاشرة في التلفزيون الإسرائيلي وبدأت ببثّها مؤخراً، تحت عنوان «إسرائيليون مع وقف التنفيذ».

وتضمّنت الحلقة الأولى من هذه السلسلة لقاءات مع يهود روس هاجروا من «إسرائيل» إلى كندا، ويؤكدون خلالها: «لم نشعر يوماً بأننا جزءٌ من المجتمع الإسرائيلي أو ننتمي إليه، برغم مرور ٢٢ عاماً على تواجدها بين ظهرانيه منذ هجرتنا إلى «إسرائيل». وقالت يهودية روسية هاجرت إلى كندا: «حينما غادرنا جمهوريات الاتحاد السوفياتي السابق كان يحدونا الأمل الكبير بأننا نتوجه ونأتي إلى دولة يهودية للجميع. لكنّ خيبة أمل عميقة أصابتنا حيال عدم استيعابنا في المجتمع الإسرائيلي على قَدَم الاحترام والمساواة». وقال يهود روس الكلام نفسه بالرغم من أنهم خدموا في الجيش وأسّسوا عائلات.

- أفاد مركز أدفا للمعلومات حول المساواة والعدالة الاجتماعية في «إسرائيل»، أن المستوى الصحيّ للسكان في «إسرائيل» يعكس جودة الحياة، كما ويعكس الفروقات الاجتماعية العامة التي تبدو في مظهرين أو مؤشرين مستخدمين في كلّ أنحاء العالم، وهما معدّل وفيات الرضّع ومتوسط العمر المأمول. و«إسرائيل» تحتلّ المركز ١٤ بين دول (OECD) لناحية وفيات الرضّع. وينطبق الأمر نفسه على متوسط العمر المأمول. وقال التقرير الصادر عن المركز إنه منذ انتهاء الانتفاضة الثانية شهد الاقتصاد الإسرائيلي معدّلات نموّ عالية تفوق معدّلات النموّ في أوروبا الغربية.

- نشر مكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي بعض المعطيات حول الأوضاع الصحيّة القائمة التي يعيشها الفلسطينيون «المواطنون» في «إسرائيل»، إذ تؤكد المعطيات الرسمية وجود فجوات عميقة بين «المواطنين» اليهود بشكل خاص، وفي «إسرائيل» بوجه عام. ويشمل مجال الصحّة واحداً من أصل ١١ مجالاً حياتياً

---

تدخل في مقاييس جودة الحياة. وقد وصف ٨٠% من السكان في «إسرائيل» وضعهم الصحي العام بأنه جيد جداً أو جيد. من بين هؤلاء، وصف ٧٣% من المواطنين العرب أن وضعهم الصحي جيد جداً أو جيد، في حين وصف ٨٢% من المواطنين اليهود أن وضعهم الصحي هو كذلك.